

مرحلة النظام المدني

بدأت مع سقوط الإمبراطورية حيث استغل الكولون هذا الظرف وتفاعلوا مع الأحداث الجارية في باريس فقاموا بتشكيل لجنة إنقاذ وطني في الجزائر وشرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة فطردوا الحاكم العام بالنيابة -و.ايستر هازي- من قصره .بينما استقال والي عمالة الجزائر خوفا على حياته .

و أما باريس فقد أمطرت الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة أشهر من بينها قرار ينشئ منصب حاكم مدني وآخر يلحق الجزائر مباشرة بفرنسا وهكذا فان سياسة الاندماج والاستعمار والإلحاق كانت قد نظمت وأنعشت ، وأعطيت رسميا بركات الحكومة في باريس . وقد أعطت ثورة المقراني عام 1871 عذرا للسلطات الفرنسية لمصادرة الأراضي وحشد الجزائريين في مناطق معينة اختيرت لهذا الغرض ، كما أعطتهم عذرا ليفرضوا على الجزائريين دفع ضريبة حرب باعتبارهم شعبا مهزوما .

تم تعيين الجنرال دوقيدون كأول حاكم عام مدني في الجزائر الذي طالب بتشكيل حكومة محلية قوية ، وقد ظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية التي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية ، وعموما لم تكن مرحلة الحكم المدني بالنسبة للأهالي بأحسن من سابقتها .

تطور النظام الإداري في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع :

بعد يوم واحد من احتلال مدينة الجزائر أصدر قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الجنرال دي بورمون De Bourmont قرار يوم 06 جويلية 1830 أكد في ديباجته أن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر يجب أن يتبع مباشرة بسيطرة مدنية وبقيادة إدارية للبلد من قبل السلطات الفرنسية ، وأكد أنه اعتبارا لأهمية دراسة حاجيات البلد وموارده قبل وضع أسس تنظيم إداري له ، فإنه قرر في المادة الأولى من هذا القرار " تشكيل لجنة حكومية تحت سلطة القائد العام ، تكلف بالاستجابة - بصفة

مؤقتة لاحتياجات المصلحة ، ودراسة وتقديم اقتراحات للقائد العام حول النظام الإداري الخاص لمدينة الجزائر وأراضيها " ونصت المادة الثانية على أن هذه اللجنة الحكومية تتشكل من المعتمد الرئيسي l'intendant en chef كرئيس ، والمارشال تولوزي Tholose والسيد فرينون Firino الذي يشغل أميناً للخزينة والسيد دوبينيو d Aubignosc ، فريق الشرطة lieutenant général de la police ، وقنصل فرنسا السيد ديفال Duval والسيد ادموند دي بوسيار Edmond de Bussière ، وكسكرتير والسيد جيراردان Gérardin ولسال Lassalle كمتترجمين .

غير أن التطور الجوهري الذي شهده التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة ، هو إنشاء الحكومة العامة بموجب الأمر الملكي ordonnace royale الذي أصدره الملك لويس فيليب Louis Philippe يوم 22 جويلية 1834 .

حيث نص في مادته الأولى على أن " القيادة العامة والإدارة العليا للأملاك الفرنسية في شمال إفريقيا { إيالة الجزائر القديمة } قد عهدت إلى حاكم عام ، يمارس مهامه تحت سلطة وزيرنا ، كاتب الدولة للحرب " وحددت المادتين الثانية والثالثة تركيبة مجلس الحكومة العامة الذي يساعد الحاكم العام في مهامه ، وهو خليط من المدنيين والعسكريين لكون الحاكم العام - طبقاً لهذا الأمر الملكي - يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر .

وهكذا وحتى نهاية حكم الملك لويس فيليب نتيجة ثورة 1848 ، يمكن القول أن الملامح الرئيسية للنظام الإداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة قد جرى وضعها ، وان سمتها البارزة هي ازدواجية النظام الإداري " عسكري ، مدني " مع وجود إرادة واضحة لتحقيق الإدماج في إطار توسيع مستمر للحكم على أراضي الحكم المدني ، ومحاولة تحقيق التماثل في النظام الإداري بين فرنسا والجزائر بتزويد الجزائر بمؤسسات إدارية مماثلة لما هو موجود في فرنسا .

وبعد قيام الجمهورية الثانية عام 1848 ، انتهج النظام الجديد في فرنسا سياسة تشجيع وتمويل الهجرة والاستيطان إلى الجزائر وتكييف المنظومة الإدارية والقانونية بشكل يخدم المستوطنين الذين تزايد عددهم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة وضمن هذا السياق اصدر رئيس المجلس المكلف بالسلطة

التنفيذية " رئيس الوزراء " قرار خاص بتنظيم الإدارة العامة في 09 ديسمبر 1848. ولقد أبقى هذا القرار على التقسيم الإداري المبني على ثلاث عمالات ساري المفعول ، وهو ما نص عليه الأمر الملكي الصادر 15 افريل 1845 .

غير أن الجديد الذي ورد في هذا القرار يتعلق بتقسيمه كل عمالة إلى مناطق حكم مدني ، ومناطق حكم عسكري .

وهكذا فعلى سبيل المثال ، كانت الجزائر عام 1863 مقسمة إلى ثلاث عمالات وكل عمالة قسمت إلى أراضي مدنية ، وأراضي عسكرية ، وتشكل الأراضي المدنية في كل عمالة مقاطعة تخضع لنفس التنظيم الإداري المعمول به في فرنسا ماعدا الاستثناءات المرتبطة بالتشريعات الخاصة بالجزائر وخاصة وضع الوالي تحت سلطات الجنرالات على عكس ما هو معمول به في فرنسا ، يخضع الولاية الجنرالات إلى الاستجواب .

لقد كانت المقاطعة تضم الولاية والدوائر والمحافظات المدنية والبلديات كاملة الصلاحيات أو ما يلحق بها و المناطق التي لم تحول إلى بلديات .

تتم إدارة المقاطعة من قبل والي يعاونه مجلس ولاية ، في حين يتم تسيير الدائرة من قبل رئيس الدائرة وتضم إلى جانب البلديات مناطق تدار تحت سلطة رئيس الدائرة من قبل محافظين مدنيين أما البلدية فتتم إدارتها من قبل رئيس البلدية.

هيكلية الإدارة بالجزائر

1/الإدارة المركزية

يمثلها حاكم عام تختاره الحكومة من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر و حاربوا أهلها لسنوات طويلة، واكتسبوا بذلك خبره واسعة عن عادات وتقاليد ولغة البلاد.

دعمت سلطة الحاكم العام بمجلسين هما المجلس الاستشاري والمجلس الأعلى للحكومة .

2 / الإدارة المحلية:

قسم دستور 1848 الجزائر إلى ثلاث (عمالات) ولايات على رأس كل منها وال مدني وبجانبه قائد عسكري وبعد إلغاء الحكم العسكري سنة 1858 أنشئت في كل ولاية مجالس عمومية ولائية (conseil général departmental) تتكون من الأوروبيون والجزائريون واليهود و قسمت كل ولاية إلى مجموعه من البلديات وكان لكل بلدية مجلس ورئيس حيث ينتخب الأوروبيون ممثلهم، كما كان بالمجلس مستشارين من الجزائريين تعيينهم السلطات الفرنسية وهم عادة من أعيان المدن، مع العلم أن رؤساء البلديات في هذه الفترة لم يكون منتخبيين بل يعينهم الوالي والحاكم العام أما اغلبيه الجزائريين فقد كانوا تحت حكم ما يسمى بالمكاتب المدنية التي ظهرت في هذه الفترة على أنقاض المكاتب العربية. وهي ليست بلديات بل هي هيئات تدير شؤون القبائل والأعراش.

يسير هذه المكاتب المدنية مسئولون مدنيون فرنسيون .

سعى الكولون إلى توسيع نطاق الحكم المدني وتقليص صلاحيات القادة العسكريين والمكاتب العربية والقياد وشيوخ القبائل، وأدى ذلك إلى وضع نظام إداري جديد هو نظام البلديات الجزائرية سنة 1867، والتي كان معظم أعضائها من الكولون وكانت لها صلاحيات واسعة خاصة بعد أن ورثت صلاحيات المكاتب المدنية بعد إلغائها سنة 1860، وأصبح الجزائريين داخلين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة.

ولم يكف الكولون بما حققه من مصالح و امتيازات وعملوا على توسيع دائرة نفوذهم وسيطرتهم مما أدى إلى ظهور البلديات المختلطة في المناطق التي لا يزال يسيطر عليها القادة العسكريين و هذا النوع من البلديات يسير من طرف لجان(وليس مجالس) تتكون من ضباط ومستشارين أوروبيين (فرنسيين) ومسلمين ويهود، يترأس هذه البلديات المختلطة ضابط يقوم بمهام القاضي وشيخ البلدية معاً، والقاعدة العامة في هذا النوع التنظيمات انه كلما كثر العنصر الأوروبي تكون البلديه مدنية .وفي حاله سيطرة العنصر الجزائري تكون البلدية مختلطة(عسكرية) مع العلم أن نظام المكاتب

العربية(العسكرية) التي تم حلها قانونيا لم يختفي تماما، فقد ظلت هذه المكاتب هي المفتاح لحكم الجزائريين في المناطق العسكرية بالجنوب.